خـاتمـة

خاتمـة

لقد كان إنشاء اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق ثم متابعة وتنفيذ توصياتها أمرًا غير مسبوق. وقد تعاملت الحكومة واللجنة الوطنية بالسرعة اللازمة لدراسة توصيات التقرير، وتمت الاستعانة بخبراء دوليين لتقديم المشورة حول التنفيذ الأمثل للتوصيات.

وخلال تلك الفترة تم اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع ١٥ توصية موضع التنفيذ، وذلك من إجمالي التوصيات الست والعشرين الواردة في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وهي التوصيات: ١٧١٥ و١٧١٦ و١٧١٧ و١٧١٨ و١٧١٩ و١٧٢٠ و١٧٢٢ (أ) و١٧٢٢ (ب) و١٧٢٢ (ج) و١٧٢٢ (د) و١٧٢٢ (و) و١٧٢٢ (ز) و١٧٢٢ (ح) و١٧٢٣ (أ) و١٧٢٣ (ب)، بينما تشرف الإجراءات اللازمة للتوصية ١٧٢٣ (ج) على الانتهاء.

كما تم اتخاذ بعض الإجراءات المتعلقة بالتوصيات التالية ويجري العمل على استكمال باقي الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ، وهي: ١٧٢٢ (هـ) و١٧٢٢ (ي) و١٧٢٢ (ك) و١٧٢٣ (د).

كما يجري العمل على وضع الإجراءات اللازمة للتوصيات ١٧٢٤ (أ) و١٧٢٤ (ب) و١٧٢٤ (ج) و١٧٢٥ (أ) و١٧٢٥ (ب).

وهناك توصية واحدة تتعلق بأحكام الإعدام وهي ١٧٢٢ (ط) ولم يصدر حكم بات بالإعدام حتى تاريخه.

ويشمل نطاق الإصلاحات المنفذة جميع أعمال الحكومة، حيث تم وضع إصلاحات للشرطة والقطاع الأمني بطريقة مسؤولة ومهنية، في ظل سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان للمواطن. وخير شاهد على هذه الرغبة في إجراء الإصلاحات برامج التدريب الواسعة، وإنشاء مكتب المفتش العام الجديد، ووضع آليات للرقابة والإشراف، والإصلاحات الأساسية لجهاز الأمن الوطني وتحويله إلى هيئة استخباراتية فقط.

ويعتبر النظام القضائي الذي يحقق العدل والإنصاف للجميع جزءًا أساسيًا من أي دولة حديثة. وفي هذا الإطار، تم إسقاط جميع التهم المتعلقة بحرية التعبير، وأوكلت إلى النائب العام وحده مهام إجراء التحقيقات في ادعاءات التعذيب، وتقوم المحاكم المدنية بإجراء مراجعات لجميع الأحكام التي أصدرتها محاكم السلامة الوطنية. كما تم وضع برامج تدريب جديدة بالتعاون مع مؤسسات دولية لضمان قدرة القضاة وأعضاء النيابة العامة على تولي جميع قضايا التعذيب وسوء المعاملة.

كما أقرت اللجنة أيضًا الخطوات التي تم اتخاذها لضمان المساءلة التامة والعادلة عن جميع الأعمال والأحداث التي تمت خلال شهري فبراير ومارس ٢٠١١م. وبدعم من الخبراء القانونيين الدوليين، تم اتخاذ قرار بإنشاء وحدة مستقلة بمكتب النائب العام للتحقيق في هذه المسائل، مما يعتبر خطوة إيجابية إلى الأمام. كما تم إنشاء ثلاثة برامج تعويضات جديدة تتيح الفرصة لتعويض المتضررين من أحداث عام ٢٠١١م.

كما اشتمل تنفيذ الحكومة لتوصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق على شؤون السياسة التعليمية والإعلامية. ومن المؤمل أن تؤدي آليات التنفيذ هذه، من خلال برامج التعليم في المدارس وخطط هيئة شؤون الإعلام إلى زيادة حرية التعبير وإتاحة القنوات الإعلامية للجميع، وإلى زيادة التسامح والقبول بالآخر، بما يسهم في تحقيق الاستقرار الدائم لمملكة البحرين.

ولربما كان العامل الأهم حرص اللجنة على دعم جهود الحكومة لتعزيز المصالحة الوطنية. وكذلك ساعدت عمليات إعادة إعمار أماكن العبادة والجهود المبذولة لإعادة الموظفين المفصولين في القطاعين العام والخاص إلى وظائفهم؛ على الإسهام في تحقيق هذا الهدف. وسوف يعمل برنامج المصالحة الوطنية الاجتماعية والاقتصادية بالتنسيق الوثيق مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز المصالحة الاجتماعية.

كما تثني اللجنة على سرعة ومدى الجهود التي بذلتها الحكومة لتحقيق هذا التقدم. ويهدف تنفيذ هذه التوصيات إلى تحقيق أثر دائم طويل الأمد في المملكة، ولهذا فقد كان من المناسب إعطاء الوقت لدراسة الآليات المختلفة والتشاور مع الهيئات الدولية والخبراء. وقد وضعت الحكومة الآن آليات وهيكليات واقترحت قوانين وبدأت بتدريب المسؤولين وقوى الأمن، وسوف يشكل كل ذلك حجر الأساس لإيجاد المناخ الذي يكفل تطوير آليات حماية حقوق الإنسان في البحرين.

غير أن السير نحو الإصلاح يجب ألا يتوقف هنا. ونتوجه إلى السلطة التشريعية لتضع ضمن أولوياتها إقرار التشريعات المتعلقة بتقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. والجدير بالذكر هنا أن مجلس النواب قد أقر تعديلات القوانين التي تم اقتراحها حول حرية التعبير وكذلك تعريف جريمة التعذيب، والتي أكدها تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. ويجب على الحكومة التأكد من استمرار إعطاء الأولوية للتنفيذ المتواصل للتوصيات.

وعلاوةً على كل ذلك، يجب على جميع شرائح المجتمع البحريني العمل بروح المصالحة الوطنية لضمان تقدم البحرين في مسار إيجابي بما يكفل حماية مستقبل المملكة.

واستجابةً لنداء المملكة، وحبًا ووفاءً لهذا الوطن الذي شرفنا بهذا الواجب الوطني، نشكر جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله ورعاه، على ثقته التامة بنا وإتاحة الفرصة لنا لخدمة مملكتنا الغالية.

كما أننا لا ننسى سرعة استجابة حكومتنا الموقرة، وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة حفظه الله، وفريق العمل الحكومي على تعاونهم الكريم معنا، حيث قدموا جميعًا للجنة كل ما تحتاج إليه لتحقيق النجاح في عملها.

ولا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى على متابعته الدائمة ودعمه المستمر لأعمال اللجنة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

رئيس وأعضاء

اللجنة الوطنية المعنية بتوصيات

تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق